السفير الهندي في بيروت مع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الوثائق اللازمة لذلك والتي نصت على منح مكاتب المنظمة اعفاءات وحصانات ديبلوماسية معينة[١٠٦].

ومع نمو منظمة التحرير وتدعيم عناصر قوتها الذاتية، فانها حظيت باعترافات أوسع على النطاق الدولي. فقد «رحب» مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد بالاسكندرية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ بتشكيل المنظمة باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني[١٠٧]. وجاء مؤتمر القمة العربي المنعقد بالجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ معترفا بالمنظمة «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني»[١٠٨]. وفي دورتها التاسعة والعشرين سنة ١٩٧٤، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا باعتبار المنظمة «ممثلاً للشعب الفلسطيني...»[١٠٩]. وصدر ذاك القرار بأغلبية ساحقة[١١٠]. وفي قرار آخر لم تكن له سابقة في تاريخ المنظمة الدولية، أقرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ «دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني، للاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط والتي تعقد تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة، وذلك على قدم المساواة مع الأطراف الآخرين»[١١١].

وهناك تطور آخر، في هذا المجال، يحمل دلالة خاصة. فقد قرر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ دعوة المنظمة للاشتراك في المناقشات المتعلقة ببحث الغارات الاسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ووجهت الدعوة الى المنظمة كما لو أنها كانت دولة عضواً، وذلك طبقا لأحكام المادة ٣٧، وليس المادة ٣٩ من قواعد الاجراءات التي يتبعها المجلس. والمادة ٣٧ تخص «أي عضو في هيئة الأمم المتحدة ولكنه ليس من أعضاء مجلس الأمن...». بينما تتعلق المادة ٣٩ بـ«الأشخاص». وعلى القاعدة نفسها وجه المجلس دعوته للمنظمة سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٨ للاشتراك في المناقشات الدائرة حول أزمة الشرق الأوسط[١١٢].

(ب) العضوية في الهيئات الدولية: عززت المنظمة بانضمامها إلى هيئات دولية مختلفة الأهداف والأغراض، من وضعها في القانون الدولي. فقد انضمت المنظمة إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والذي أسس سنة ١٩٧٤ من قبل ثماني عشرة دولة وذلك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية الانمائية في افريقيا. ويتمتع هذا المصرف، طبقا لأحكام الاتفاقية المنشئة له، بالشخصية الدولية[١١٣]. واعتبرت فلسطين، ممثلةً بالمنظمة، عضوا في هذا المصرف لها كافة الحقوق المقررة للحكومات الأخرى الأعضاء في المصرف[١١٤]. وحين قامت إحدى وعشرون دولة عربية، سنة ١٩٧٦، بتوقيع اتفاقية انشاء صندوق النقد العربي، وذلك لأغراض منها تعديل ميزان المدفوعات للدول الأعضاء[١١٥]، انضمت المنظمة الى الصندوق كعضو كامل ممثلٍ لفلسطين.

لقد تم انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٦٨[١١٦]. وبموجب القرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦، قرر مجلس محافظي الصندوق قبول فلسطين، ممثلة بالمنظمة عضوا كامل الحقوق والواجبات[١١٧]. وبموجب القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٦، قرر مجلس المحافظين أيضا، بعد الاطلاع على المادة ١٢ من اتفاقية انشاء الصندوق، على ان